

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	١
موضوع البحث.....	٣
أهمية البحث.....	٥
أسباب اختيارنا للموضوع.....	٨
الباب التمهيدي: الرقابة على الإدارة المحلية.....	١٣
الفصل الأول: أهمية الإدارة المحلية.....	١٥
المبحث الأول: تحديد مفهوم الإدارة المحلية.....	١٧
المبحث الثاني: ماهية الإدارة المحلية.....	٢٦
أولا: تشكيل هيئات إقليمية أو مصلحة.....	٣٣
ثانيا: الاعتراف بوجود مصالح متميزة.....	٤١
ثالثا: وجود مجالس مستقلة.....	٤٣
أولا: الاعتراف لهذه الهيئات بالشخصية المعنوية.....	٤٥
ثانيا: وجود شخصية قانونية معنوية مستقلة تعبر عن إرادة الإدارة المحلية.....	٤٥
الفصل الثاني: أهمية الرقابة بوجه عام.....	٥١
الفصل الثالث: مفهوم الرقابة.....	٦٣
المبحث الأول: موقف الفقه من تحديد ماهية الرقابة.....	٦٦
الاتجاه الأول.....	٦٩
الاتجاه الثاني.....	٧١
المبحث الثاني: تحليلنا لموقف الفقه في تحديد ماهية الرقابة.....	٧٣

٧٩	الباب الأول: الرقابة السياسية على أعمال الإدارة المحلية
٨١	تقديم
٨٥	الفصل الأول: رقابة الإدارة المركزية على أعمال الإدارة المحلية...
٨٧	تقديم
	المبحث الأول: رقابة الإدارة المركزية على أعمال الإدارة المحلية
٨٩	في مصر
٨٩	تقديم
٩٢	المطلب الأول: رئيس الجمهورية وعلاقته بالإدارة المحلية
	المطلب الثاني: رقابة مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء
٩٨	لأعمال الإدارة المحلية
	الفرع الأول: رقابة مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء
٩٩	لأعمال الجناح الشعبى
٩٩	البند الأول: رقابة مجلس الوزراء لأعمال الجناح الشعبى
٩٩	أولاً: النواحي المالية
١٠٢	ثانياً: الرقابة الإدارية
	البند الثانى: رقابة رئيس مجلس الوزراء لأعمال الجناح
١٠٤	الشعبى
١٠٤	أولاً: الرقابة المالية
١٠٦	ثانياً: الرقابة الإدارية
	الفرع الثانى: رقابة مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء لأعمال
١٠٨	الجناح التنفيذى
	البند الأول: رقابة مجلس الوزراء لأعمال المجالس
١١١	التنفيذية المحلية

البند الثانى: رقابة رئيس مجلس الوزراء لأعمال المجالس	
التففيذية المحلية.....	١١٥
المطلب الثالث: رقابة مجلس المحافظين للإدارة المحلية والوزير	
المختص بالإدارة المحلية.....	١١٨
الفرع الأول: رقابة مجلس المحافظين للإدارة المحلية.....	١١٨
أولا: الرقابة الإدارية.....	١٢١
ثانيا: الرقابة المالية.....	١٢٢
تطبيقات لأعمال مجلس المحافظين للإدارة المحلية والذى	
استبدل به "مجلس المحافظين".....	١٢٣
الفرع الثانى: رقابة الوزير المختص بالإدارة المحلية.....	١٢٨
البند الأول: رقابة وزير الإدارة المحلية المختص لأعمال	
الجناح الشعبى.....	١٢٩
أولا: الرقابة المالية.....	١٢٩
ثانيا: الرقابة الإدارية.....	١٣١
البند الثانى: رقابة وزير الإدارة المحلية لأعمال الجناح	
التففيذى.....	١٣٤
المطلب الرابع: المحافظ وعلاقته بالإدارة المحلية.....	١٣٧
أولا: الرقابة الإدارية.....	١٤٣
ثانيا: الرقابة المالية للمحافظ.....	١٤٦
الخلاصة.....	١٥١
وسائل الرقابة الممارسة من المجالس الشعبية على المجالس	
التففيذية.....	١٥٤
أولا: توجيه سؤال أو أسئلة.....	١٥٥

الموضوع	الصفحة
١- طبيعة السؤال	١٥٥
٢- مراحل السؤال	١٥٦
أولاً: القواعد التي يتقيد بها مقدم السؤال	١٥٦
ثانياً: واجبات الموجه إليه السؤال	١٥٧
نبذة مختصرة عن الاستجواب	١٥٩
الاتجاه الأول	١٦٠
الاتجاه الثاني	١٦٢
ثانياً: تقديم اقتراحات	١٦٥
ثالثاً: طلب طرح موضوع عام للمناقشة	١٦٦
رابعاً: طلب إحاطة	١٦٧
ولطلب الإحاطة ضوابط	١٦٨
أ- تقديم الطلب	١٦٨
ب- إجراءات مناقشة الطلب الإحاطة	١٦٩
ج- نتائج مناقشة الطلب الإحاطة	١٦٩
المبحث الثاني: رقابة الإدارة المركزية على أعمال الإدارة المحلية في النظام الفرنسي	١٧١
تقديم	١٧١
أولاً: اختصاصات مجلس الإقليم	١٧٤
ثانياً: اختصاصات المجلس العام	١٧٥
ثالثاً: اختصاصات المجالس البلدية	١٧٦
المطلب الأول: رقابة الإدارة المركزية لأعمال الإدارة المحلية	
دون قانون ٢١٣ لسنة ١٩٨٢م	١٨٠

الفرع الأول: رقابة الإدارة المركزية على أعمال مجلس المحافظة

دون قانون ٢١٣ لسنة ١٩٨٢م ١٨١

١- الإلغاء ١٨١

٢- التصديق ١٨٣

٣- الحل ١٨٦

الفرع الثاني: رقابة الإدارة المركزية على أعمال المجالس البلدية

دون القانون رقم (٢١٣) لسنة ١٩٨٢م ١٩٣

أولاً: التوجيه والإرشاد والنصح المجدد ١٩٣

ثانياً: الرقابة الفردية ١٩٤

١- التصريح أو الإذن ١٩٥

٢- التصديق ١٩٦

٣- الإلغاء كأحد الصور الرقابية على أعمال المجلس

البلدي ١٩٨

٤- الحل ٢٠٠

ثالثاً: الرقابة على الأعمال التنفيذية للمجالس البلدية ٢٠٢

المطلب الثاني: رقابة الإدارة المركزية على أعمال الإدارة

المحلية في فرنسا بدءاً من عام ١٩٨٢م ٢٠٦

تقديم ٢٠٦

الفرع الأول: رقابة الإدارة المركزية على أعمال مجلس الإقليم في

ظل القانون رقم (٢١٣) لسنة ١٩٨٢م ٢٠٩

خلاصة ما تقدم ٢١٥

الفرع الثاني: رقابة الإدارة المركزية (بعد صدور القانون رقم

(٢١٣) لسنة ١٩٨٢م على أعمال المجلس العام ٢١٧

٢١٩	 خلاصة ما تقدم
	الفرع الثالث: رقابة الإدارة المركزية (بعد صدور القانون رقم
٢٢٢	 (٢١٣) لسنة ١٩٨٢م على أعمال المجلس البلدى
٢٢٣	 الفصل الثانى: رقابة البرلمان على أعمال الإدارة المحلية
٢٢٥	 تقديم
	المبحث الأول: رقابة البرلمان على أعمال الإدارة المحلية فى
٢٢٩	 مصر
٢٤٦	 مدى فاعلية الرقابة البرلمانية فى مصر
	النتائج النهائية للرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة المحلية
٢٥٣	 فى مصر
	المبحث الثانى: رقابة البرلمان على أعمال الإدارة المحلية فى
٢٥٦	 فرنسا
٢٦٥	 تطبيقات للرقابة البرلمانية فى فرنسا
٢٦٦	 أولاً: إصدار التشريعات وإلغائها
٢٦٧	 الأولى (الرقابة السابقة)
٢٦٨	 الثانية (الرقابة اللاحقة)
٢٧٣	 ثانياً: الوسيلة العملية
	الفصل الثالث: الاتجاهات الحزبية وأثرها على عمل الإدارة
٢٧٥	 المحلية
٢٧٧	 تقديم
٢٨١	 المبحث الأول: نظام الحزب الواحد و الإدارة المحلية
٢٨٩	 خلاصة ما تقدم
٢٩٣	 المبحث الثانى: علاقة ثنائية الأحزاب و الإدارة المحلية

خلاصة ما تقدم	٣٠٣
المبحث الثالث: علاقة التعددية الحزبية بالإدارة المحلية.....	٣١٠
دور الأحزاب السياسية فى رقابة أعمال الإدارة المحلية	٣٣٠
أولاً: المشاركة فى حل المشاكل التى تعترض تحقيق الإدارة المحلية لرسالتها.....	٣٣٠
١- مشاركة الأحزاب السياسية فى التخلص من المشاكل التشريعية	٣٣١
٢- فى شأن المشاركة الشعبية.....	٣٣٣
ثانياً: وسائل دعم الأحزاب السياسية للإدارة المحلية	٣٣٤
أ- الوسائل القانونية التى تملكها الأحزاب التى لها تمثيل فى البرلمان.....	٣٣٥
ب- الوسائل القانونية التى تملكها الأحزاب الغير ممثلة فى البرلمان.....	٣٣٦
ثالثاً: الوسائل العملية التى تملكها الأحزاب السياسية لدعم الإدارة المحلية.....	٣٣٧
الباب الثانى: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة المحلية.....	٣٣٩
تقديم	٣٤١
الفصل الأول: المشروعية وأثرها على العمل المحلى.....	٣٤٧
تقديم	٣٤٩
المبحث الأول: مبدأ المشروعية والإدارة المحلية.....	٣٥١
المبحث الثانى: تدرج المشروعية العضوى والموضوعى.....	٣٦١
تقديم	٣٦١
المطلب الأول: التدرج الشكلى للمشروعية.....	٣٦٤

١١١ المبدأ الثاني: التدرج الموضوعي للمشروعات

١١١ المبدأ الثالث: أثر مبدأ المشروعية على أعمال الإدارة المحلية

١١١ المبدأ الرابع: تنظيم الرقابة على القرارات في نطاق الإدارة

١١١ المبدأ الخامس: السلطة المقيدة والسلطة التقديرية وأثرها على

١١١ إنشاء النظام المصري

١١١ مجلس المحافظة

١١١ مبدأ تطبيق المشروعية الشكلية على المستوى المحلي

١١١ المطلب الثاني: التدرج الموضوعي للمشروعات

١١١ المبحث الثالث: أثر مبدأ المشروعية على أعمال الإدارة المحلية

١١١ تقديم

١١١ المطلب الأول: عدم مشروعية القرار في المجال المحلي

١١١ المطلب الثاني: تنظيم الرقابة على القرارات في نطاق الإدارة

١١١ المحلية

١١١ ١- دعوى الإلغاء

١١١ ٢- الدفع بعدم الشرعية

١١١ خلاصة ما تقدم

الفصل الثاني: السلطة المقيدة والسلطة التقديرية وأثرها على

١١١ أعمال الإدارة المحلية

١١١ تقديم

١١١ المبحث الأول: السلطة المقيدة وأثرها على عمل الإدارة المحلية

١١١ صفوة القول

١١١ المبحث الثاني: علاقة السلطة التقديرية ورقابة القضاء

تقديم	٤٦٠
المطلب الأول: ماهية السلطة التقديرية	٤٦٤
أولاً: الفقه المقارن	٤٦٤
ثانياً: الفقه المصرى	٤٦٥
تحليلنا للتعريفات التى أتى بها الفقه	٤٦٧
المطلب الثانى: خضوع السلطة التقديرية لرقابة القضاء الإدارى ..	٤٧٨
الوسائل القضائية التى يباشرها أثناء ممارسته الرقابة على	
تصرفات وأعمال الإدارة المحلية	٤٩٣
أولاً: مراجعة التشريعات المحلية	٤٩٣
ثانياً: تفسير القوانين واللوائح المحلية	٤٩٤
ثالثاً: دراسة بعض أعمال الإدارة المحلية	٤٩٤
رابعاً: الفصل فى تنازع الاختصاص الذى ينشأ بين الهيئات	
المحلية وغيرها من الأشخاص العامة	٤٩٥
خامساً: إلغاء القرارات الإدارية غير المشروعة	٤٩٥
سادساً: وقف فاعلية القوانين واللوائح المحلية	٤٩٧
خاتمة البحث	٥٠٥
التوصيات التى انتهينا إليها	٥١٢
المصادر والكتب والمراجع والمؤلفات	٥٢١
باللغة العربية:	٥٢٢
أولاً: المؤلفات العامة	٥٢٢
ثانياً: المؤلفات المتخصصة	٥٣٦
ثالثاً: الدوريات العربية	٥٣٨
رابعاً: الرسائل العلمية	٥٤١

٥٤٩	١ رسائل الدكتوراة
٥٤٤	٢ رسائل الماجستير
٥٤٩	خامسة: القوانين
٥٤٩	ثانياً: المراجع الأجنبية
٥٤٩	١ القانون والمراجع الفرنسية
٥٤٩	٢ القوانين، والقوانين الفرنسية
٥٤٩	٣ القانون والمراجع الإنجليزية
٥٤٩	القانون،